الأمم المتحدة

S/2003/1197**

مجلس الأمن

Distr.: General
22 January 2004
Arabic
Original: English and French

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بوصفي رئيسا للفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات أن أحيل إليكم نسخة من تقريري الختامي عن عمل الفريق خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، بصيغته المعتمدة بتوافق الآراء في جلستنا الأخيرة المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (انظر المرفق).

وأود الإشارة أيضا إلى أن التقرير المذكور قد قدم إلى المجلس يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذا التقرير بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارتن **بيلينغا – إيبوتو**

** نسخة ثانية أُصدرت لأسباب فنية.

300104 290104 03-67081 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن رئيس الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات المنشأ عملا بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/2000/319)

١ - في المذكرة المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الصادرة عن رئيس مجلس الأمن (S/2002/70)، وافق المجلس على أن أضطلع بمهام رئيس الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتمثلت مهمتي في قيادة الفريق العامل في جهوده المستمرة الرامية إلى وضع توصيات عامة بشأن كيفية تحسين فاعلية الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

٢ - وعقد الفريق العامل، تحت رئاستي، عدة جلسات رسمية وغير رسمية كرسها أساسا لوضع الصيغة النهائية لنص ''الاستنتاجات المقترحة من الرئيس'' التي قدمها إلى مجلس الأمن السفير شودري (بنغلاديش)، الرئيس السابق للفريق العامل، في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، باعتبارها وثيقة لم توضع بعد في صيغتها النهائية.

٣ - والاستنتاجات المقترحة من الرئيس تمثل مشروع تقرير غير رسمي يستند إلى الأعمال التي اضطلع بها الفريق منذ إنشائه في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتتألف الوثيقة في معظمها من مجموعة من مشاريع التوصيات بشأن كيفية تحسين تصميم الجزاءات وإدارتها وتنفيذها. وتتعلق هذه التوصيات بلجان الجزاءات، والأمانة العامة للأمم المتحدة، والتعاون مع المنظمات الدولية، وفرض الجزاءات، وتعليقها، ورفعها، ورصدها، وإنفاذها، واستعراضها وتقييمها، والاستثناءات منها لأسباب إنسانية، والجزاءات ذات الأهداف المحددة، وتقديم المساعدة إلى الدول في مجال تنفيذ الجزاءات، والآثار غير المقصودة للجزاءات على الدول الثالثة.

٤ - وخلال السنتين الماضيتين، تناول الفريق العامل عددا من المسائل المعقدة الواردة في الوثيقة المذكورة آنفا. وفيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، ناقش الفريق حالة الوثيقة الختامية، وإمكانية القبول بإعادة فتح باب النقاش بشأن المسائل التي تم التوصل فيها بالفعل إلى توافق آراء مؤقت، والشكل الذي يجب أن تقدم به إلى المجلس. ونظرا إلى أن الفريق قرر العمل وفقا للمبدأ القائل ''لا يعتبر أي شيء متفقا عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء''، فإن جميع الاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها بشأن النص تعتبر مؤقتة. وفيما يتعلق بالمسائل

الجوهرية، بحث الفريق مدى وصول الدول المتضررة من الآثار غير المقصودة للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة إلى لجان الجزاءات؛ والمساعدة التي تقدم إلى الدول الثالثة المتضررة بالجزاءات؛ وتحديد فترة الجزاءات؛ وشروط رفع الجزاءات؛ ودور الأمانة العامة في مجال رصد الجزاءات وتنفيذها. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، استمع الفريق إلى إحاطة تفصيلية قدمها مساعد رئيسه السابق، السفير شودري، بشأن الاستنتاجات المقترحة من الرئيس التي تمت صياغتها تحت رئاسة السفير شودري. وكانت هذه الإحاطة مفيدة جدا لتوجيه أعضاء الفريق الجدد، نظرا لأن النص الأصلي أدخلت عليه تغييرات كثيرة من خلال عشر تنقيحات شاملة. وبتلك المناسبة، أكد ممثل بنغلاديش أنه، بدون توافر الإرادة السياسية، لا يمكن تحقيق تقدم ملموس في التغلب على الصعوبات في الوثيقة الختامية.

٥ - وخلال السنتين الماضيتين، حقق الفريق العامل تقدما بشأن عدد من المسائل المعلقة، كما نجح في التوصل إلى اتفاق مؤقت، بين غالبية أعضائه وليس جميعهم، بشأن الاقتراحات التالية:

- تبلغ لجان الجزاءات جميع الدول الأعضاء بقراراتها، ما لم تر أن الإفصاح عنها يعوق تنفيذ الجزاءات؛
- تواصل لجان الجزاءات اتخاذ قراراتها بتوافق الآراء، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالمسائل الإجرائية والاستثناءات لأسباب إنسانية؛
- يطلب مجلس الأمن، في جميع الحالات ذات الصلة، تقارير التقييم المسبق قبل اعتماد أنظمة جزاءات جديدة؛
- يجوز لمجلس الأمن أيضا أن ينظر في تحسين ترتيبات الرصد، حتى يتسنى تعزيز كفاءة وفاعلية الجزاءات، وأن يكثف جهوده الرامية إلى تقصي مصادر وطرق انتهاك الجزاءات وتحديدها؛
- ويجوز أيضا لمجلس الأمن أن ينظر في تعيين ممثلين خاصين أو إيفاد بعثات لتقصي الحقائق بهدف تقييم آثار الجزاءات على الدول الثالثة وتحديد الطرائق الممكنة لمساعدة تلك الدول.

٦ - ولما بلغت محاولات الفريق العامل لتحقيق المزيد من التقدم في الوثيقة الختامية طريقا مسدودا، اقتُرح في الجلسة المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أن تناقش إمكانية عقد اجتماعات متزامنة بشأن المسائل المواضيعية المتصلة بالوثيقة الختامية وإمكانية دعوة خبراء خارجيين. ولم تفض هذه المداولات إلى اتفاق ملموس، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى أن

بعض الأعضاء رأوا أنه كان يتعين على الفريق أن ينكب في المقام الأول على وضع الصيغة النهائية للتوصيات المعلقة في مشروع الوثيقة الختامية. وبصفتي رئيسا للفريق، قمت في هذا الصدد بتشجيع زملائي بشدة على إجراء مشاورات ثنائية لهذا الغرض. وقام مساعدي أيضا بإجراء مناقشات غير رسمية مع أعضاء الفريق العامل الذين أبدوا اهتماما كبيرا بمواصلة تحسين الوثيقة الختامية. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم إليهم جميعا بالشكر على اهتمامهم وعلى الجهود التي بذلوها من أجل مساعدتي بصفتي رئيسا للفريق.

٧ - سيدي الرئيس، لا بد لي من الاعتراف بأنه على الرغم من كل الجهود التي بذلها سلفي، السفير شودري، وأعضاء الفريق العامل، والتي بذلتها أنا نفسي، لم يتمكن الفريق حتى الآن من اختتام مناقشاته والتوصل إلى اتفاق بشأن الوثيقة الختامية، وذلك لأن الفريق لم يتمكن بعد من اعتماد حُكمين مرتبطين ببعضهما يتعلقان بفترة سريان الجزاءات ورفعها. ويرى الأعضاء أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ينبغي أن تظل سارية إلى أن يتحقق الهدف المرجو منها، أي التغيير المطلوب في إجراءات الجهة المستهدفة أو في سياساتها. وأعرب العديد من الأعضاء أيضا عن اقتناعهم بأنه ينبغي للمجلس دائما أن يفرض الجزاءات لفترات محددة زمنيا، مع أخذ جميع العوامل في الاعتبار. سيدي الرئيس، إني أرى أن هذه الخلافات، التي حالت دون وصولنا إلى توافق في الآراء لما يزيد على سنتين، هي خلافات نظرية أكثر من كونها متعلقة بمسائل لغوية محددة. ومن ثم، لعل هذا هو السبب الذي من أجله أخفقت جميع الجهود التي بذلت لتجاوز هذه الخلافات من خلال مختلف التعديلات المقترحة. سيدي الرئيس، إني مقتنع بأن على أعضاء مجلس الأمن أن يواصلوا مناقشاتهم من أجل تجاوز الخلافات الأساسية بشأن المسائل التي لم تسو في الوثيقة الختامية. ولذلك فإنني أغتنم هذه الفرصة، يا سيادة الرئيس، لأطلب مجددا إلى أعضاء المجلس تجاوز هذه العقبات القليلة المتبقية بالتوصل إلى حل وسط، خاصة وأن المجلس عندما يفرض نظاما للجزاءات لا يخضع لأي قيود في اتخاذ قراراته، وبصورة خاصة لا يكون ملزما بالقرارات التي تتخذ على مستوى هيئته الفرعية. وأنتم تدركون، يا سيادة الرئيس، بوصفكم رئيسا لإحدى لجان الجزاءات، أنه على الرغم من أن عدد لجان الجزاءات قد انخفض في الآونة الأخيرة، فإنها ما فتئت تزداد تعقيدا. وينبغي أخذ هذا العنصر في الاعتبار في أي مداولات يجريها الفريق العامل في المستقبل.

٨ - سيدي الرئيس، تظل الجزاءات أداة هامة في يد مجلس الأمن لتحقيق أهدافه. ونرى أن جميع الأطراف التي تشارك في فرض الجزاءات وتنفيذها (أي الدول الأطراف، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والعلماء، والباحثون) ينبغي أن تعمل فكرها في سياسات الجزاءات. وفي هذا السياق، نود التأكيد على مدى أهمية عمليات إنترلاكن، وبون - برلين

واستكهولم، بشأن مسائل الجزاءات ذات الطبيعة المحددة والعامة. ويود أعضاء الفريق التقدم بالشكر إلى البلدان التي استضافت هذه العمليات التي ساعدت على تحسين الجزاءات وكفالة فعالية تنفيذها.

٩ - ويسعدني أنه تم بالفعل تنفيذ بعض التوصيات الواردة في مشروع الوثيقة الختامية. وأود أن أذكر أن لجان الجزاءات تنشر الآن تقاريرها، وأن رؤساءها يقومون بزيارات متكررة للبلدان والأقاليم المعنية. وفضلا عن ذلك، فإن الأمانة العامة لديها الآن قاعدة بيانات بالخبراء الخارجيين الذين يمكن دعوتهم للعمل في هيئات الرصد، أو لمساعدة لجان الجزاءات. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الأمانة العامة بإدارة وتحديث مواقع على الإنترنت تتعلق بأنظمة الجزاءات، وكثيرا ما ترجع إليها الدول الأعضاء، ووسائط الإعلام، وسائر المستخدمين. وبالتالي فإن التقدم المحرز حتى الآن بشأن الوثيقة الختامية بدأ يؤتي ثماره بالفعل.

١٠ - ولذلك، فإني أقترح تمديد الولاية الحالية للفريق العامل لمدة سنة واحدة. وأنا مقتنع تماما، يا سيادة الرئيس، بأننا سنخل بواجبنا ما لم نواصل الاضطلاع بعملنا في مجال المسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، وذلك بهدف إنجاز الولاية الموكلة إلينا منذ أربع سنوات.

١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣